الفصل الثاني: مراحل إعداد البحث العلمي.

تخضع عملية إنجاز وإعداد البحث العلمي في ميدان العلوم القانونية، مثل بقية الفروع الأخرى، إلى إجراءات وطرق علمية وفنية صارمة ودقيقة، يجب احترامها والتقيد بها، لأنها تعتبر حجر الزاوية في أي بناء علمي، فالتقيد بالمنهجية تعطي للنتيجة المقدمة المصداقية والثبات والصحة، وبالتالي إعداد بحث علمي ناجح، وتمر عملية إعداد البحث العلمي بعدة مراحل متسلسلة ومتكاملة وهذه المراحل هي:

المبحث الأول: مرحلة اختيار الموضوع.

تعتبر مرحلة اختيار موضوع البحث من أدق وأصعب مراحل إعداد أي بحث علمي، لأن هذه المرحلة تعتبر الخطوة الأولى في مراحل إعداد البحث العلمي وهي أشق المراحل وأصعبها على الباحث وخاصة المبتدئ لما يواجهه من حيرة في اختيار الموضوع فبقدر ما يكون هذا الاختيار سليما بقدر ما يسهل على الباحث بعد ذلك إنجازه، فالاختيار الموفق لموضع البحث هو بمثابة اجتياز مرحلة هامة في البحث، وكذا بالنسبة إلى جدّته إذ يطلب من الباحث أن يختار موضوعا جديدا يضيف إلى المكتبة الجديد، فلا يتناول موضوعا تناوله غيره وسبقه فيه إلى نتائج تحيط بحلّ أبعاد الموضوع.

المطلب الأول: طرق اختيار موضوع البحث.

الاختيار يكاد ينحصر في طريقتين هما:

أولا- اختيار الموضوع من قبل الباحث:

اختيار الموضوع من قبل الباحث (الطالب) وهي الطريقة الأسلم في اختيار، فالطالب حر في اختيار أي موضوع قانوني يتناسب وميوله واختصاصه وغالبا ما يتم الاختيار أثناء فترة الدراسة الجامعية، استنادا إلى الثقافة القانونية للباحث وكثرة مطالعته حيث تتوفر لديه الخلفية العلمية

عن موضوعه فاختيار الطالب بحثه بنفسه من شأنه أن يزيد من فرصة نجاحه، إذ سيهتم به اهتماما شخصيا ويشعر بأنه يعمل ويبحث في شيء خاص به، أما سلبياتها أن الطالب في المراحل الأولى في البحث لم يتمكن بعد من الإطلاع الواسع، ونظرا لقلة قراءاته في هذه المرحلة ولأنّه لم يتمرّس بعد، ومن ثمة قد يكون اختياره غير سليم، بأن يكون البحث واسعا جدا، أو أن المراجع غير متوفرة بالقدر الكافي، أو أنه مستغرق التناول لا مجال للإضافة العلمية إليه[1].

ثانيا- اختيار البحث من قبل الأستاذ المرشح للإشراف:

قد يعجز الطالب في الكثير من الحالات في اختيار الموضوع لنفسه، لذلك يستعين بالأستاذ المشرف ليقترح عليه بعض المواضيع التي يمكن أن تكون محلا للبحث، وإن كانت هذه الطريقة لا تمس سلامة الاختيار وعلى العكس قد يتوافر لدى الأستاذ المشرف عدد من الموضوعات المهمة أو التي تصلح أن يكتب فيها فيكون اختيار الموضوع من قبل الأستاذ المشرف موفقا، بينما قد يشوب هذه الطريقة عيب يتمثل في كون أن هذا الموضوع لا يتماشى مع الرغبة النفسية للباحث و هذا ما يصعب مهمة إعداد البحث العلمي.

وقد يقترح المجلس العلمي للكلية مجموعة من المواضيع تصلح أن يكتب فيها الطلبة، لأن المجلس العلمي أدرى بالمجالات التي تتطلب الدراسة والتقصي خاصة على المستوى الوطني بغية تأسيس نهضة قانونية أو توطيد أسس تشريعية لتنمية عامة[2].

(1)- عبد النور ناجي، منهجية البحث القانوني مع تطبيق مناهج وأدوات البحث العلمي في الدراسات القانونية والسياسية، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، سنة 2003، ص. 19.

(2)- المرجع نفسه، ص. 20.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في اختيار موضوع البحث العلمي.

تخضع عملية اختيار موضوع البحث لمجموعة من عوامل والمعايير الذاتية المتعلقة بشخص الباحث نفسه أو موضوعية تتعلق بطبيعة البحث، ومن أهم هذه المعايير نجد:

أولا– العوامل الذاتية: تسود عملية اختيار موضوع البحث العلمي وتتحكم فيها عدة عوامل ومعايير ذاتية متصلة بنفسية الباحث ومدى استعداداته وقدراته العلمية، ونوعية تخصصه العلمي وكذا ظروفه الاجتماعية والاقتصادية، حيث يمكن إجمال مختلف هذه العوامل فيما يلي:

– الرغبة النفسية والذاتية: يحقق عملية الارتباط النفسي بين الباحث وموضوعه، وينتج عن ذلك المثابرة، والصبر والتحمس المعقول والتضحية الكاملة للبحث.

– الاستعدادات والقدرات الذاتية: يجب أن تكون لدى الباحث استعدادات وقدرات ذاتية تمكَنه من إعداد بحث علمي في مجال اختصاصه كالقدرات العقلية، سعة الاطلاع، التفكير والتأمل، والصفات الأخلاقية مثل هدوء الأعصاب وقوة الملاحظة وشدة البصر والموضوعية والنزاهة والابتكار إلى غير ذلك من الصفات والقدرات، حتى يكون قادرا على الفهم والتعمق والتحليل والرَبط والمقارنة بين مختلف أجزاء الموضوع، ومن بين هذه القدرات مثلا تحكم الباحث في اللَغة، لغة وطنية أو لغات أجنبية، باعتبار أن هناك وثائق علمية مكتوبة باللغات الأجنبية فالإطلاع عليها وفهم محتواها لتوظيفها في البحث لا يكون إلا بالتحكم فيها.

– نوعية التخصص العلمي: يختار الباحث موضوع بحثه في نطاق تخصصه العلمي، بوجه عام أو في أحد فروع تخصصه، فهو عامل أساسي في اختيار الموضوع.

– الظروف الاجتماعية والاقتصادية: يجب على الباحث أن يتوافر على بعض القدرات الاقتصادية التي تسمح له بالتنقل من مكان لآخر للبحث عن الوثائق العلمية شرائها أو تصويرها، لأن حالة الفقر تسبب متاعب للباحث وتحد من نشاطه العلمي فالبحوث العلمية

خاصة الطويلة منها، كبحوث الماجستير والدكتوراه ، تتطلب وسائل مادية معتبرة من أجل التنقل واقتناء المراجع والمصادر العلمية من المكتبات الوطنية والخارجية وأيضا الحالة الاجتماعية للباحث.

– **طبيعة موقف الباحث:** يختار الباحث موضوع بحثه بما يتناسب مع مركزه العلمي والاجتماعي والسياسي، وما إليها من الاعتبارات تسهيلا على الباحث في عملية البحث في نطاق الوظيفة الممارسة[1].

– **معيار التخصص المنهي:** يختار الباحث موضوع بحثه في نطاق الوظيفة التي يمارسها لأسباب ذاتية من أجل تعميق معلوماته ومعارفه حول مهنته أو لكي يستغل نتائج بحثه في تحسين وتطوير مهنته[2].

ثانيا– العوامل الموضوعية المؤثرة في اختيار البحث العلمي: بالإضافة إلى العوامل والمعايير الذاتية، هناك مجموعة من العوامل والمعايير الموضوعية تتوقف عليها عملية اختيار موضوع البحث العلمي، ومن أهم هذه العوامل نجد:

– **القيمة العلمية للموضوع:** يجب أن يكون الموضوع ذو قيمة علمية نظرية وعملية حية ومفيدة في كافة مجالات الحياة العامة والخاصة مثل حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية القائمة، والأهمية تظهر من خلال الإشكالات التي يثيرها والموضوعات التي يتناولها والمجالات التي يمتد إليها، وكذلك الفوائد القانونية والعلمية للموضوع المعالج.

– **الجدَة والابتكار:** يجب أن يكون الموضوع المراد البحث فيه جديدا ومبتكرا لم يناقش من قبل، ويضيف معارف جديدة، وذلك لغرض تقييم القدرات العلمية للباحث من جهة، و كذا

(1)– ماثيو جيدير، ترجمة ملكة أبيض ، المرجع السابق، ص. 34.

(2)– عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص. 21.

تشجيع عملية الابتكار التي تساهم في تطوير العلوم بمختلف أصنافها، ولكن لا يعني أن لا يكون الموضوع قد عولج من قبل بل إن ما يعنيه هو أن تأتي المعالجة بمساهمة جديدة.

– **أهداف سياسة البحث العلمي المعتمدة:** وذلك نظرا لارتباط البحث العلمي بالحياة العامة الوطنية والدولية، ونظرا لارتباط وتفاعل التكوين والبحث العلمي بالحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الدولة، وذلك دون التضحية بقيم الفكر والحياة العلمية، وبدون التضحية بقيم التفتح على عالم الخلق والإبداع الإنسانيين.

– **مكانة البحث بين أنواع البحوث العلمية الأخرى:** فقد يكون البحث مذكرة ليسانس أو ماستر أو أطروحة دكتوراه، وقد يكون في صورة دراسة خبرة مقدمة لمكاتب الدراسات ومخابر الأبحاث، فعلى الباحث أن يعرف مدى قدراته العلمية والمعرفية التي تساعده على الوصول إلى الغاية التي ينشدها، وعليه أن يوازن بين استعداداته العلمية من جهة ومتطلبات دراسة الموضوع وتأليف فيه من جهة أخرى، فنوعية البحث تتحكم في تحديد الموضوع الصالح للبحث.

– **مدى توفر الوثائق والمراجع:** أي أن الباحث لا يكتفي لدى الاختيار برونق الموضوع وحتى بدقته وجدّته، وإنما عليه التفكير في مصادره التي تتوفر بالمادة اللازمة حيث توجد موضوعات نادرة المصادر والوثائق العلمية، وهناك موضوعات غنية بها، لأنه يشترط لأعداد أي بحث علمي أن يعتمد الباحث على العديد من المراجع والمصادر حتى تكون للبحث قيمة علمية [1].

ثالثا– القواعد الأساسية المؤثرة في تحديد مشكلة البحث العلمي: وهي المشكلة التي ينطوي عليها موضوع البحث، والتي تحتاج إلى بحث لإيجاد حل أو تفسير لها، وتتمثل في

(1)– ماثيو جيدير، ترجمة ملكة أبيض، المرجع السابق، ص. 35.

الطرح الذي يتبناه الباحث كمدخل لمعالجة موضوعه، أي أنها التصور القبلي للموضوع وكيفية حله (الإجابة عنه) [1]، وهناك قواعد أساسية مؤثرة في تحديد مشكلة تتمثل في:

1- وضوح موضوع البحث: يجب أن يكون موضوع البحث محددا وغير غامض أو عام، حتى لا يصعب على الباحث التعرف على جوانبه المختلفة فيما بعد، فقد يبدو الموضوع للباحث سهلا للوهلة الأولى، ثم عندما يدقق فيه تظهر له صعوبات جمة قد لا يستطيع تجاوزها، أو قد يكتشف أن هناك من سبقه إلى دراسة المشكلة ذاتها، أو أن المعلومات التي جمعها مشتتة و ضعيفة الصلة بالمشكلة، وهذا كله نتيجة عدم وضوح الموضوع في ذهن الباحث و تصوره.

2- تحديد المشكلة: وهي أن تصاغ مشكلة البحث صياغة واضحة، بحيث تعبر عما يدور في ذهن الباحث وتبين الأمر الذي يرغب في إيجاد حل له، ولا يتم صياغة المشكلة بوضوح إلا إذا استطاعت تحديد العلاقة بين عاملين متغيرين أو أكثر، ومن ثم تصاغ بشكل سؤال يتطلب إجابة محددة.

3- **وضوح المصطلحات:** يحذر المتخصصون من إمكانية وقوع الباحث في متاعب وصعوبات نتيجة إهماله وعدم دقته في تحديد المصطلحات المستخدمة، لهذا يجب على الباحث الاهتمام بالمصطلحات التي يستعملها حتى لا يقع في ذلك [2].

---

(1)- عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص. 18.

(2)- ماثيو جيدير، ترجمة ملكة أبيض، المرجع السابق، ص. 36.